تسويق منتجات اللبن

المحاضرة 9

إعداد
أ.م. د/ السيد محمد عطاالله

إعداد
د/علاء فكرى هلال

قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة
جامعة دمياط

تأثير سقف الأسعار النسبية للمواد الغذائية:

كما تناولنا من قبل أن عوامل السوق هي التي تحدد (العرض والطلب) المستوي التوازني السعري للسلع الغذائية، إلا أن تدخل الحكومة قد يفرض أسعاراً جبرية تعرف بالسقف السعري، وهو السعر الذي يقل عن سعر التوازن.

أما الحدود الدنيا (Price Floor) فهي السعر الذي يزيد عن سعر التوازن، وتستخدمه الحكومة من اجل مساعدة صغار الزراع لحمايتهم من المخاطر التي قد تواجههم, كما تستخدم الحكومة من اجل محاربة التضخم، فالحدود الدنيا للأسعار قد تعمل علي إيجاد فائض في العرض مقارنة بالطلب, وينتهي هذا الفائض بتخزينه أو بيعه في سوق غير تنافسية

ويرتبط التسعير العادل بسؤال: هل تحدد أسعار الكميات المعروضة والمطلوبة أم العكس؟ وأن التوازن للأسعار والكميات يحدث بصورة متتالية, وعادة ما تكون التغيرات السعرية عاملاً مؤثراً علي المخرجات، ويشير التسعير العادل إلي العملية التي يتم فيها زيادة الأسعار أو انخفاضها في محاولة للتكيف مع العرض في ظل الطلب الحالي، كما يعتبر التسعير العادل في المدي القصير أمر شديد الأهمية خاصة عندما تقل الكميات المعروضة بسبب الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو الانخفاض المؤقت في الكميات المعروضة، كما يعمل نظام التسعير علي زيادة الأسعار كطريقة لتوزيع الكميات الموجودة بين المشترين، والارتفاع في الأسعار له فوائده كما يلي:-

زيادة سعر منتج (سلعة) يشجع المستهلك للانتقال لبديل ذو سعر يمكن قبوله.

يشجع ارتفاع الأسعار فى المدي الطويل علي زيادة الإنتاج الزراعي أو الغذائي.

تأثير التجارة الخارجية علي أسعار الأغذية:

يؤثر تصدير المواد الغذائية علي منحني الطلب وحركته بالنسبة للدولة.

بينما استيراد الغذاء يؤثر علي منحني العرض، حيث يعمل علي تحريك منحني العرض الغذاء جهة اليمين, وهو ما يؤدي لخفض السعر بالنسبة للمُزارع وتاجر التجزئة.

وتؤدي هذه الحركة علي المنحني غير المرن للطلب علي تخفيض النفقات بالنسبة للمستهلك والمُزارع، ويكون التأثير الكلي هو ذاته بالنسبة للمستورد من السلع الكمالية والمساعدة, لذلك يفضل المزارعين دوماً التصدير عن الاستيراد.

وتعتبر الصادرات من المنتجات الزراعية مصدر أساسي للتنويع في الأسعار والدخل باعتبار أنها تختلف من عام لأخر وفقاً لظروف الإنتاج.

أما انخفاض الطلب علي الصادرات من المنتجات الزراعية فقد يؤدي لانخفاض حاد في أسعارها

كما أن زيادة الطلب علي الصادرات يؤدي لارتفاع أسعارها في المدي القصير.

كما يؤثر التبادل التجاري علي مرونة الطلب بالنسبة للمنتجات الزراعية بسبب كثرة عدد الدول التي تتنافس في الأسواق الخارجية.

حيث يكون الطلب علي الصادرات من المنتجات الزراعية مرناً بدرجة اكبر من الطلب المحلي علي المنتجات الزراعية، كما إن زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية فقد يؤدي لزيادة المرونة علي الطلب, كما يؤمن العديد من المحللين بأن الطلب علي المنتجات الزراعية والتي لديها أسواق تصدير كبيرة قد انتقلت من عدم المرونة إلي المرونة.

السعر الإداري: في حالات عديدة تتدخل الحكومة لتحديد الأسعار في حالة حدوث خلاف في العرض أو الطلب لمنع ارتفاع أسعار بعض السلع وذلك للمحافظة علي الاستهلاك أو علي تكاليف المعيشة ومنع هذه التكاليف من الارتفاع، أو تتدخل لتحديد حد أدني للسعر وذلك بقصد ضمان مستوي معين من الدخل

وفيما يأتي الطرق المختلفة لتدخل الحكومات في تحديد الأسعار الإدارية

1- السعر الإداري أقل من سعر التوازن: في كثير من الحالات قد تلجا الحكومة لتحديد سعر السلعة أقل من سعر التوازن وخاص في مجال السلع الاستهلاكية الضرورية مثل الخبز، والأرز، والسكر وذلك لحماية المستهلكين وخاصة ذوي الدخول المنخفضة، فتعمل الحكومة علي دعم هذه السلع بان تشتريها بسعر وتبيعها للمواطنين بسعر أقل، أو أن تقوم الحكومة بفرض أسعار أدني من سعر التوازن ولكن ليس بكثير خوفا من عزوف المنتجين عن الإنتاج، وسيئة هذه الطريقة ظهور الأسواق السوداء.

2- نظام الحصص أو نظام البطاقات: فإن تحديد سعر أدني من سعر التوازن سيؤدي إلي ظهور السوق السوداء نتيجة لأن الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة. وهذا يؤدي أيضا إلي عدم العدالة في استهلاك السلع لأن المستهلكين لن يكونوا من ذوي الدخول المرتفعة نسبياً وذلك لأن سعرها الحقيقي في السوق السوداء أعلي من السعر المحدد لها.

لذلك فإن الحكومة تلجأ إلي اتباع نظام البطاقات. ويقوم نظام البطاقات علي أساس تحديد حصة معينة لكل مستهلك لا يجوز أن يتجاوزها. وبحيث تكون مجموع الحصص معادلة للكمية المعروضة عند هذا السعر.

إن إتباع هذا النظام يمكن الأفراد من الحصول علي السلع ولكن بكميات أقل من التي يرغبون في الحصول عليها فينتشر نظام بيع هذه البطاقات في الأسواق السوداء أيضا.

لذا فقد تعمل الحكومة علي إعطاء تعويض تقدي عن هذه البطاقات أو توزيع البطاقات لذوي الدخول المنخفضة وإعطاء السوق حق الاستيراد أو توفير السلعة في السوق ولكن عند سعر التوازن الحقيقي لها.

فبهذا الطريقة يتم انعدام السوق السوداء للبطاقات ويستفيد منها الفقراء، أما كيفية توزيع هذه البطاقات فبعضها يكون بالتساوي أي تحديد الحصص بالتساوي وبعضها يكون أكثر تعقيدا عندما تختلف أو تتفاوت الحاجة للسلعة بتفاوت الأشخاص.

3- السعر الإداري أعلي من سعر التوازن: في كثير من الحالات تتعمد الحكومة بوضع سعر أعلي من سعر التوازن وذلك لحماية وتشجيع المنتجين علي إنتاج سلعة معينة، ففي بعض السلع ولا سيما السلع الزراعية التي يكون الطلب عليها غير مرن الذي يؤدي انخفاض أسعارها إلي نقص ملحوظ في دخول منتجيها. فإن الحكومة تتدخل لوضع سعر أعلي من سعر التوازن لتشجيع المزارعين علي إنتاج بعض السلع الزراعية وخاصة الإستراتيجية كالقمح واللحوم، والتصديرية منها حتي تكون الكمية المعروضة مساوية للكمية المطلوبة عند السعر المرتفع. وقد اتبعت مثل هذه السياسات في زراعة القمح في الولايات المتحدة بما يعرف بالسياسة القمحية الدائمة.

وظائف الأسعار: يمكن تحديد بعض المهام التي تشترك فيها النظم الاقتصادية السائدة في العالم إلي حد كبير فهي تؤدي وظائف عديدة علي المستوي الاقتصادي الجزئي والكلي لذلك البلد. ومن أبرز هذه المهام ما يأتي:

1- توجيه قرارات المستهلك في توزيع دخله وإنفاقه علي السلع والخدمات

2- توجيه قرارات المنتجين في استخدام الموارد الاقتصادية في الإنتاج.

3- توزيع الدخل بين أصحاب الموارد وهذه الدخول عادة ما تكون في صورة ريع أو أجور أو أرباح أو فوائد.

4- يحدد جهاز الأسعار حجم الإنتاج الذي يرغب المنتجون في إنتاجية عند سعر بأقل تكلفة ممكنة، لذا فإن المشاريع التي تبقي في السوق هي المشاريع العلي كفاءة إنتاجية، أي التي تنتج أكبر حجم من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة أي تشغيل عناصر الإنتاج بكامل طاقتها الإنتاجية.

5- التقدم الاقتصادي والتقني يعمل علي استغلال الموارد في أعلي كفاءة إنتاجية لها أي استغلالها استغلال كامل بأقل تكاليف إنتاجية.

6- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية وتوجيه أنماطه واستهلاكه، ويتم ذلك عن طريق تحديد أسعار السلع الرئيسية التي تستهلكها كل فئة في ضوء الأهداف والمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تقررها الدولة واستراتيجياتها في هذا المجال، ولا يخفي بان تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية يعني زيادة الدخول الحقيقة للفئات الاجتماعية ذات الدخول المحدودة، في حين يؤدي رفع أسعار السلع الكمالية وشبه الضرورية إلي تقليص الدخول الحقيقة للفئات ذات الدخول النقدية العالية.

Thank You!